

## شكوك حول إعادة «تعويم» التسوية الرئاسية

سعد الحريري

الطريق إلى «السراي» ليست معبّدة



● الخلافات المزمّنة بين الحريري وعون لم تجعله يتردد في زيارته وزيارة والرئيس بري، الذي كان ولا يزال يؤمن بأن الأخير لو طلب منه «لين العصفور» لأمنه له، ومن خلفه حليفه نصرالله بالطبع.

من الأحزاب لفترة ستة أشهر، كيف لها أن تترجم واقعياً في الوقت الذي يرأس فيه الحريري تياراً سياسياً واسعاً وبالتالي تلتصق به شخصياً صفة السياسي، فهل ما يجوز له لا يجوز لغيره؟ ما لم يكن الحريري يتوقعه هو أن يشنّ عليه «حبيب القلب» كما يصفه، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط هجوماً لادعاً خاصة في مسألة إرسال وفد من نواب «المستقبل» لمقابلته و«إخضاعه» لفحص السدم في ما يتعلق بالمبادرة الماكرونية، ناهيك عن رسم صورة قاتمة حول «صفقة» معينة يمكن أن يكون قد أبرمها من خلال «جهات إقليمية ودولية» مع باسيل والعهد لكي يعود إلى رئاسة الحكومة.

ثم هناك موقف «الحليف» السابق للحريري، رئيس حزب القوات اللبنانية سمير ججع الذي يعارض تسمية الحريري، أضف إلى ذلك موقف شارع «17 أكتوبر» الذي كان وراء دفع الحريري إلى تقديم استقالة حكومته الأخيرة، فكيف ستكون طريق الحريري إلى رئاسة الحكومة معبّدة ما لم يخضع لشروط الغنائي الشيعي وشروط باسيل وبالتالي سيجد نفسه أمام المعادلة نفسها التي دفعت السفير أديب إلى الاعتذار.

وفي الوقت الذي يتم فيه تسريب معلومات حول العمل في الكواليس، على جمع الحريري وباسيل في لقاء سببى التكليف، على الأرجح، تبدو الشكوك حول احتمال إعادة تعويم التسوية الرئاسية في محلها، فهل هناك «قبة باط» إقليمية ودولية تدفع في هذا الاتجاه؟

في الخلاصة فإن الذي سيغاني أولاً وأخيراً هو الشعب اللبناني الذي «كفر» بكل الطبقة السياسية ونادى ولا يزال عشية الذكرى الأولى لانطلاق انتفاضة في 17 من أكتوبر، برحيل هذه الطبقة وعلى رأسها الحريري نفسه، المسؤول شخصياً، عن الحالة المتردية التي وصلت إليها البلاد.

قد يتمكن الحريري من الحصول على الغالبية البرلمانية في الاستشارات التي سيجريها عون لتسمية رئيس مكلف، لكن هل سيكون طريقه إلى تشكيل حكومة «مهمة» تتولى تنفيذ المشروع «الإقناني» المستند إلى المبادرة الفرنسية سهلاً؟ الأيام القليلة المقبلة كفيلة بالجواب.

**إعلان رئيس الجمهورية عون تعيين موعد للاستشارات النيابية الملزمة في الخامس عشر من الشهر الجاري، دفع الحريري ليرتب ظهوراً تلفزيونياً مع الإعلامي مارسيل غانم يوم الخميس الماضي، ليعلن مباشرة أنه مرشح لترؤس حكومة بعدما كان كرز منذ استقالته أنه لا يريد أن يعطي «العهد» ورقة إنقاذ تعوّمه وتعوّم سياساته**



الحكومة تستند أساساً إلى المبادرة الماكرونية، غير أنه عاد لاحقاً وأعلن ترشيح الرئيس الحريري لتولي هذه المهمة. بعد خروج الحريري من اجتماعه مع عون في قصر بعبدا، تلا «بيانا» مكتوباً محضراً سلفاً قال فيه «قلت إن هدفي هو تعويم مبادرة الرئيس ماكرون، لأنها الفرصة الوحيدة والأخيرة لوقف الانهيار وإعادة إعمار ما دمره انفجار مرفأ بيروت». وأضاف «اليوم، تشرفت بلقاء فخامة الرئيس، وأبلغته أنني سارسل وفداً للتواصل مع جميع الكتل السياسية الرئيسية للتأكد من أنها ما زالت ملتزمة بالكامل بنسود الورقة التي وافقت عليها سابقاً في مطلع الشهر الماضي في قصر الصنوبر في حضور الرئيس ماكرون.. هذه هي الفرصة الأخيرة، هذه المبادرة الفرنسية قائمة على تشكيل حكومة اختصاصيين لا ينتمون للأحزاب، تقوم بإصلاحات محددة بجدول زمني محدد، لا يتعدى أشهراً معدودة».

وتشدد الحريري على أنه من المهم تكرار أن عدم وجود أحزاب في الحكومة هو لأشهر معدودة فقط، وتابع قوله «أي أننا كحزب لن نضوت، ولتفكيك إصلاحات اقتصادية مالية وإدارية فقط لا غير. والجميع يعرفون السبب، وهو أن جميع الحكومات التي شكلت على الأسس التقليدية لتمثيل الأحزاب، فشلت بالإصلاحات، وأوصلتنا وأوصلت البلد للانهايار الكبير الذي نعيشه اليوم».

## انفضاض الحلفاء

ولم يكذ الحريري بغادر قصر بعبدا حتى بدأت التعليقات حول «البيان» الذي تلاه تتوالى، فأشارت مصادر معنية إلى أن «الحريري أسوة بسائر حضور اجتماعات قصر الصنوبر، واحد من الذين تعهدوا بتسهيل المبادرة الفرنسية والالتزام بالورقة الإصلاحية، فمن الذي نضبه وصيا على تطبيقها، وجهة مخولة بإجراء الفحوصات للأخزين لجهة صدقية التزامهم بها، خصوصاً أن الرئيس الفرنسي الذي اتهم كل السياسيين بخيانة تعهداتهم بصورة عامة، خصص الحريري بين الذين اتهمهم بالمسؤولية عن إفشال مبادرته، في نسختها الأولى الممثلة بحكومة كلف بتأليفها السفير أديب».

وأشارت مصادر أخرى إلى أن حكومة اختصاصيين كما يحلو للحريري تسميتها، وخالية

التي سزّبت عن اللقاءين إيجابية. معروف أن الحريري كان قد عقد ما سمي في حينه «التسوية الرئاسية» التي نتج عنها انتخاب عون رئيساً للجمهورية وضمن بقائه في السراي الحكومي رئيساً طيلة مدة العهد، غير أن ما تكشف لاحقاً هو أن هذه «التسوية» لم تكن سوى عبارة عن صفقات رويدا رويدا عن هذه التسوية ولكن الممارسات التي انتهجها باسيل أخرجت الحريري عن طوره ودفعته إلى التراجع رويدا رويدا عن هذه التسوية وصولاً إلى معارضة العهد و«قذحه» بعبارات الفسّل وغيرها وإعلانه سقوط هذه التسوية نهائياً.

## نادي الرؤساء والدور الخفي

لكن بعد استقالة دياب وإطلاق الرئيس ماكرون ما أسماها «مبادرة» إقنانية تنص في مجمل بنودها على معالجة الشأن الاقتصادي، وجد «نادي رؤساء الحكومات» السابقين أنفسهم أمام تحدي تسمية الشخصية «السنية» التي تمثلهم لتكليفها بتشكيل حكومة «المهمة» فوقع الخيار على سفير لبنان لدى ألمانيا الاتحادية مصطفى أديب.

وضع أديب لنفسه خارطة طريق مستنداً إلى بنود المبادرة الماكرونية بكاملها غير أن العقبات الواحدة تلو الأخرى بدأت تظهر أمامه ليس أقلها استبعاد «السياسيين» عن مشاوراته وتصميمه على الإتيان بفريق عمل متخصص بعيداً كل البعد عن تدخلات الفرقاء المختلفين، فصدّم في بادئ الأمر بإصرار الغنائي الشيعي على الاحتفاظ بحقيبة وزارة المالية، ثم تصاعد الموقف وصولاً إلى المطالبة بتسمية كل الوزراء الشيعية.

العقبة الثانية التي واجهها أديب كانت تشدد الرئيس عون وفريقه بتسمية الوزراء المسيحيين على غرار المطالبة الشيعية، فوجد أديب نفسه أمام حائط مسدود دفعه إلى الاعتذار عن إكمال مهمته الإقنانية.

لكن الطامة الكبرى كانت اتهام «نادي رؤساء الحكومات السابقين» بأنهم، وتحديداً الرئيس الحريري، هم الذين فعلياً يشكلون حكومة أديب، وربما كان هذا الاتهام في محله خصوصاً عندما يبادر الحريري في خطوة قد بدت في الشكل غير منسقة مع «رفاقه» لكن في المضمون عكس ذلك، بأن أعلن في بيان موافقته على «منح» الشيعية حقيبة المالية شرط أن تكون لمرّة «أخيرة»، مشدداً في الوقت عينه على رفض فكرة حكومة تضم سياسيين، لكن ذلك لم يدفع مسألة التشكيل إلى الأمام قيد أنملة.

ثم أطل الرئيس السابق للحكومة نجيب ميقاتي على الإعلام ليطلق «فكرة» على ما أسماها تقوم بتشكيل حكومة «تكنوسياسية» تضم أربعة عشر وزيراً من الاختصاصيين وستة وزراء دولة من السياسيين لتمثيل كافة الفرقاء، في ما بدا محاولة منه لتسويق نفسه كرئيس

السياسية الكبيرة التي دفعته تارة لمواجهة من يفترض أنهم «حلفاء»، وتارة من مواجهة «الخصوم»، وقرن الأسبوع الماضي أن يطرح نفسه «منقذاً» من خلال ترؤس حكومة «مهمة» تطبق الإصلاحات الملحة والضرورية لإنقاذ البلاد التي وصلت إلى قعر الهاوية، وتكون مؤلفة من اختصاصيين بعيداً عن تدخلات السياسيين الذين اعترف أنهم سبب «الأزمات» دون أن يستثنى نفسه من المسؤولية. هذا ما كان ليفعله فريق الحريري.

لقد اغتم الحريري الفرصة التي لاحقت عقب إعلان رئيس الجمهورية ميشال عون تعيين موعد للاستشارات النيابية الملزمة في الخامس عشر من الشهر الجاري، فرتب ظهوراً تلفزيونياً مع الإعلامي مارسيل غانم يوم الخميس الماضي، ليعلن مباشرة أنه «مرشح طبيعي» لترؤس حكومة بعدما كان كرز منذ استقالته في 29 أكتوبر الماضي نتيجة «الانتفاضة» الشعبية الكبيرة أنه ليس مرشحاً لترؤس حكومة ولا يريد أن يعطي «العهد» ورقة تعوّمه وتعوّم سياساته.

انقطعت العلاقات بين الحريري والعهد بعدما سار عون وباسيل ومن خلفهما «حزب الله» نحو اختيار دياب لترؤس حكومة من لون واحد، شكّلت تحدياً للمزاج السنّي العام نتيجة عدم توفر أي دعم شعبي أو «إقناني» له، علماً أن الغنائي الشيعي ظل حتى الدقيقة الأخيرة يردد أن مرشحهم لترؤس حكومة جديدة هو الحريري نفسه، لكن موقف الأخير الراض دفعهم إلى دياب.

غير أن الحريري تغاضى عن الخلافات المزمّنة مع رئيس الجمهورية ومن خلفه رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل، ولم يتردد في زيارة عون في قصر بعبدا ليبحث معه مضمون المبادرة الفرنسية واستطلاع رأيه فيما إذا كان لا يزال مؤيداً لها وواعياً لتنفيذها، كما لم يتوان عن زيارة الرئيس نبيه بري، الذي كان ولا يزال يؤمن بأنه لو طلب «لبن العصفور» لأمنه له، في محاولة لتبيان موقفه من المبادرة نفسها، فبدت الأجواء



● جنبلاط يشنّ هجوماً لادعاً ضد الحريري في هذه الأيام، رافضاً «إخضاعه» لفحص الدم في ما يتعلق بالمبادرة الماكرونية.

صلاح تقي الدين  
كاتب لبناني

رغم كل المصائب التي عانى منها رئيس الحكومة الأسبق وزعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري، إلا أنه بات بحكم الواقع والاعتراف المحلي والدولي «المرشح الطبيعي» لترؤس الحكومة اللبنانية العتيدة كما أعلن بنفسه، وهو يتحصّن بهذا الواقع في مقارنته لمسألة تشكيل حكومة «مهمة» كما وصفها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون منذ استقالة حكومة اللون الواحد التي شكلها حسان دياب عقب ما سمي بـ«الانفجار النووي» الذي أصاب العاصمة اللبنانية ودمر مرفأها في الرابع من أغسطس الماضي. لكن السؤال الكبير هو هل سيتمكن الحريري من «تأمين» التكليف؟ وفي هذه الحال، هل يضمن سهولة «التشكيل» وفق شروطه التي سبق أن أعلن عنها؟

## ماذا كان ليفعل والدي؟

لطالما ردّد الحريري، ابن الرئيس الراحل رفيق الحريري، مقولة «ماذا كان ليفعل والدي؟» لمعالجة المطبات



«الحليف» السابق رئيس حزب القوات اللبنانية سمير ججع يعارض تسمية الحريري، إضافة إلى موقف شارع «17 أكتوبر» الذي كان وراء دفع الحريري إلى تقديم استقالة حكومته الأخيرة، فكيف ستكون طريق الحريري إلى رئاسة الحكومة معبّدة ما لم يخضع لشروط الغنائي الشيعي وشروط باسيل